محاضرات مقياس المقاولاتية موجهة للسنة الثانية ماستدر علم الاجتماع الحضري

تمهید:

يكتسي موضوع المقاولة وإنشاء المؤسسات في الآونة الأخيرة أهمية بالغة في مختلف القطاعات والأنشطة، نظرا لآثاره القيمة على مستوى تطور الأمم ورفاهيتها، فهي أداة هامة من أدوات التعامل مع التطورات البيئية الدولية الجديدة، سواء كان ذلك يتعلق بالمشاريع الفردية أو الاقتصاديات الوطنية.

لذلك نجد في الآونة الأخيرة اهتمام الباحثين بمجال المقاولة وإنشاء المؤسسات وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تدرها على اقتصاديات البلدان في مختلف الجوانب حتى على المستوى الاجتماعي من ناحية وإمكانية توفير مناصب الشغل من خلال خلق وإعادة تنمية و توسيع المؤسسات الصغرى و المتوسطة والتي ساهمت هي الأخرى في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق مناصب وهذا بالمساهمة في رأس المال الاجتماعي، الثقافي ..إلخ .

وجدير بالذكر فان موضوع المقاولة (المقاولاتية) نجده لصيق بالعلوم الاقتصادية ومختلف تخصصاتها كالتسيير وإدارة الاعمال في نشاته وتطوره وبناء تحليلات على المستوى الاقتصادي، ونظرا لتداخل التخصصات والتحليلات فان هذا الموضوع كانت له اطلالة على عدد من التخصصات كعلم النفس وعلم الاجتماع، حيث اثبت علاقته بعلم الاجتماع من خلال الانتقال من سوسيولوجيا التنظيمات الى سوسيولوجيا المقاولة وتحليل طروحات ميشال كروزي وبلورة رؤبة سوسيولوجية للمقاولاتية.

أولا مفهوم المقاولاتية: كلمة المقاولة Entrepreneurship ي كلمة انجليزية الأصل تم الشتقاقها من الكلمة الفرنسية تEntrepeneuriat في الستقاقها من الكلمة الفرنسية والمقاولاتية بمثابة الفرنسية بمثابة إقامة مشروع، اما اليوم المعال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع، اما اليوم فاختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته، و قد عرفت من عدة زوايا باختلاف توجهات و تفكير المهتمين: فالمقاولاتية يمكن ان تعرف بطريقتين:

-على أساس انها نشاط او مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء مؤسسة أو بشكل أشمل انشاء نشاط.

-على أساس تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق الثروة والتكوين الاجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسائلة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد "Bitter Drucker" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية

حيث استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي، فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد.

ويمكن تعريف المقاولة بأنها:" حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة."

كما تعرف "المقاولة: هي ذلك النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع أو أعمال جديدة تقدم شيء جديد أو خلق أو ابتكار نشاط اقتصاديا أو إداريا متميز من خلال العمل على إدارة الموارد بكفاءة أهلية متميزة وتحمل المخاطر المصاحبة بما يساهم في تعظيم قيمة المخرجات التي تتحقق.

ويعرفها "GARTNER": بأنها المراحل التي تقود لإنشاء منظمة جديدة، فالمقاولة حسب هذا المنظور هي مجموعة من المراحل التي تقود لإنشاء مؤسسة بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد لاستغلال الفرصة ويجسدها على مشروع مهيكل.

كما يمكن ان تدرك المقاولة من خلال المقاربات التالية:

*فرصة الاعمال: بالنسبة للانجلوساكسونيين وخاصة الامريكية فقد استعملوا المصطلح منذ التسعينيات اذ نجد البروفيسور "هوارد ستيفنس" بجامعة هوارد يوضح بان المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الاعمال من طرف افراد او منظمات ومتابعتها وتجسيدها.

وحسب "ميشال كوستر" المقاولاتية هي ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه.

*خلق المنظمة: قام العديد من المفكرين أمثال "ثورنتون" و "هونادز الديش" بتطوير هذا المفهوم حيث اعتبروا ان المقاولاتية تمتد الى ان تكون كعملية لخلق منظمة، أي مجموعة من الأنشطة التي يقوم من خلالها الفرد المقاول بالاقتصاد و التوفيق بين الموارد المعلوماتية، المادية، والبشرية.

*خلق القيمة: تعد المقاولاتية عملية ديناميكية لخلق ثروة زائدة بواسطة افراد تحملوا مخاطر كبيرة، وقت الالتزام المبني من اجل توفير قيمة للمنتج او الخدمة، فبي العلاقة بين الفرد/القيمة، وبالنسبة ل "بوبرثيرت" فيعرفها على انها: السيرورة التي تهدف الى انتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها "مالية، نفسية، اجتماعية" ومقابل ذلك الحصول على اسباع مادي ومعنوي.

*نموذج الابداع: للمقاولاتية والابداع قيمة مضافة عالية وهما نشاطين يتصلان اتصالا وثيقا، فحسب البعض فان الابداع هو ما يميز المقاولين عن المدراء، وحسب دراكر جوليان و مارشيسني فان الابداع هو شرط لخلق القيمة، سواء كان هذا الابداع تكنولوجيا أو تنظيميا.

العلاقة بين النماذج التي توضح مفهوم المقاولاتية:

المقاولاتية هي فعل أو مجموعة من الاعمال ترتكز على الابداع تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك، وبالمقابل الحصول على اشباع معين. كما يعطي كارتنر مفهوما آخر للمقاولاتية على أنها عمل بسيط يتمثل في انشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر ان انشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة: الانشاء، إعادة بعث المؤسسة، تفعيل المؤسسة.

ثانيا اهداف المقاولاتية: يمكن اجمالها في النقاط التالية:

*استقطاب الشباب للعمل الحر، والمبادرات الفردية والاعمال المقاولاتية، واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة.

*تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح فهو اهم هدف تسعى اليه المقاولاتية.

*نشر ثقافة المقاولة في الأوساط العلمية.

*العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في محتلف مجالاته.

*السعى الى انشاء مشروعات جديدة او استحداث وحدات إدارية داخل المنشات

*تطبيق التجديد الاقتصادي الذي يشمل إعادة التفكير بالوجهات والفرص المتاحة للمنشآت.

*ترقية روح المبادرة: هم رجال الاعمال الذين يتميزون بكفاءة وجرأة، يتحملون المخاطر الكبيرة وذلك في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل.

ثالثا مصطلحات مرتبطة بالمقاولاتية:

-الروح المقاولاتية: يجب التفرقة بين مصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال وهما روح المؤسسة وروح المقاولة، حيث يعرفون روح المؤسسة بانها مجموعة من المواقف العامة والإيجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول، اما روح المقاولة فهو اشمل من مفهوم روح المؤسسة حيث انها تترجم التوجه نحو البحث عن الفرصة والمبادرة الخالقة للقيمة، ويمكن ان تعني

إطلاق الافراد لسلوكيات ملحوظة مثل تحمل المسؤولية. وتعرف بأنها عبارة عن العقلية التي تؤدي بالفرد السلبي إلى الأخذ بالمبادرة لمواجهة التحديات وليصنع بنفسه مستقبله المهني الشخصي".

وتعرف أيضا بأنها: مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية التي لم يتم الاتفاق حولها وقد تم حصرها في النقاط التالية: التحدي والإصرار، المخاطرة واقتحام الغموض، المبادرة، استكشاف الفرص، الإبداع والتجديد، الاستقلالية.

وترتكز على ثلاث مرتكزات حسب بول ارثيفورتن:

*المرتكز الأول" رؤية/حلم

*المرتكز الثاني: الخطر/الشجاعة

*المرتكز الثالث: الاقناع/الطاقة

*في حين يضيف اخرون مرتكز رابع وهو التطور الذاتي

ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشمل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة. فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير بالانفتاح والمرونة.

-الثقافة المقاولاتية: وهو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، ويمكن ان ترسخ هذه الثقافة ب: العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

ويلخص نموذج سابوران وكاس مفهوم المقاولاتية حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتمدرسين بالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولة، حيث ومن خلال تحليل ثانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية، أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم الى ثلاث مجموعات:

- -المسبقات
- -الاستعدادات
- -تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع.

وظائف ثقافة المقاولاتية:

يرى كل من "Scrensen" و "Pederson" ان الثقافة لها عدة وظائف:

-تســتخدم الثقافة كأداة تحليلية للباحثين، حيث تســاهم نماذج الثقافة في فهم التنظيمات الاحتماعية المعقدة.

- -تستخدم الثقافة للتغيير ووسيلة من وسائل التطوير.
- -تستخدم الثقافة كاداة لتحسين سلوكيات محددة، وأيضا لتهيئة فئات اجتماعية مستهدفة لنقل قيم محددة.

ومن هنا نستنتج ان للثقافة المقاولاتية مجموعة من الوظائف أهمها:

*تهيئة الإحساس بالكيان والهوية لدى الشباب.

*المساعدة على تخفيض معدلات البطالة.

*تهيئة إطار مرحلي يساعد على فهم اتجاهات وأنشطة المقاولاتية، ويرشد الى اتخاذ قرار الخوض في مجال المقاولاتية.

رابعا الرؤية السوسيولوجية لمفهوم المقاولاتية: في هذا الصدد نجد احد الباحثين يقول: المقاولة (المقاولاتية) من المفاهيم الأكثر تداولا في الحقل الاقتصادي و بشكل مميز، الا ان علم الاجتماع حاول تقديم مقاربة لهذا المفهوم تتجاوز ذلك البعد الاقتصادي التقني انطلاق من سوسيولوجيا التنظيمات وصولا الى سوسيولوجيا المقاولات هذه الأخيرة اعتبرت المقاولة على انها كيان اجتماعي قبل ان يكون اقتصادي منتج لكيانات اجتماعية تتحكم فيه روابط اجتماعية ويوجد فها أعضاء يتفاعلون في هذه المقاولة الاجتماعية التي تشكل مجموعة انتماء بالنسبة اليهم، كما ان هذا الكيان الذي يكونها منتج للثقافة التي تعبر عن قدرته على الفعل و بالنسبة اليهم، كما ان هذا الكيان الذي يكونها منتج للثقافة التي تعبر عن قدرته على الفعل و

العمل الجماعي و الذي يهدف الى تحقيق الهدف المشترك و التغلب على الإشكالات التي تواجهه، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة ويقول "Bernoux" في هذا الشان: المقاولة هي مكان مستقل(نسبيا عن المحيط و المجتمع) منتج للضوابط التي تحكم العلاقات الاجتماعية، هذه الضوابط هي التي تشكل نقطة ارتكاز في التحليل الاستراتيجي للفعل الجماعي عند "M.CROZIER"، لكن المقاولة أصبحت الان مكانا تنشأ وتتشكل فيه الهوية و الثقافة و الاتفاقات الاجتماعية التي لا يمكن ان تكون لو لم تكم هناك حد ادنى من الثقة المبنية على التصور الجماعي و الخيال المشترك.

ان سـوسـيولوجيا المقاولات تجاوزت الطرح الذي يعتبر ان المقاولة وحدة اقتصادية تتوقف نجاعتها على مدى قدرتها على تقسيم العمل وتوزيع المهام الجزئية على الفاعلين كما ترى التايلورية، ولا قدرة أعضاءها على خلق قواعد تضبط استراتيجياتهم وتوجهها حسب Crozier, بل مدى قدرتها ان تكون مؤسسة اجتماعية ناتجة للهوية الاجتماعية ومنتجة لثقافة تجعل من أعضاءها يشعرون بالانتماء الها وليست مجرد إطار اداري يتم الانتساب اليه.

ان المقاولة حسب علماء الاجتماع أمثال "Renaud Sainsaulieu" كما جاء في كتابه:

"Lentreprise c est une affaire de societé" ليست مجرد نصوص وقواعد قانونية، وليست كذلك نماذج وهياكل رسمية، بل انها تتشكل من روابط اجتماعية معقدة واصلية، فالمقاولة تمتلك تاريخها الخاص الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون كرد فعل على الإشكالات الداخلية والخارجية المطروحة علها.

كما يرى Marcel Mauss على انها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن ان يكون عبارة عن انشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن ان يكون عبارة عن تطوير مؤسسة بحد ذاتها، اذ انه عمل اجتماعي بحت.

فالمقاولاتية حسب Mauss تعتبر عمل اجتماعي ناتج عن مجموعة أفعال وتفاعلات وعلاقات السانية واجتماعية بين مختلف الأطراف على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك بإنشاء مؤسسات جديدة او تطوير وتوسيع أخرى موجودة في الميدان وتسعى الى مضاعفة أرباحها او تعظيم خدماتها، وكل هذه الأفعال والإجراءات والمراحل يجب ان تتم في إطار قانوني وهذا يسمح لنا القول بان المقاولاتية ذات ابعاد متعددة منها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

خامسا المقاول كعنصر فعال في العملية المقاولاتية:

مفهوم المقاول: تعددت المفاهيم المرتبطة بالمقاول نظرا لتعدد المدارس والمقاربات والنظريات المهتمة بالمقاولاتية:

ففي قاموس اللغة الفرنسية: المقاول هو المعماري الذي يتعهد ببناء عمارة او بناية مقابل ثمن معين، كما يطلق على الافراد الذين يتعهدون بإنجاز الاشغال العمومية كأرصفة شوارع المدينة والتشجير...وغيرها. وكتوسيع للمصطلح يمكن اطلاقه كذلك على الأشخاص الذين يتعهدون بإنجاز أشياء أخرى مثل المواد اللازمة للحياة.

-القاموس التجاري: اعطى لكلمة المقاول معنى الذي يلتزم بشيء ما، نقول "مقاول معمل او بناء"

يعرفه "Shumpeter"بانه الشخص الذي يملك الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة او اختراع جديد الى ابتكار.

عرف "Draker" المقاول بأنه: هو الذي ينظم وينفد الفرص، وهو الذي يحصل على الموارد والمواد والموجودات الأخرى بتوافق لجعل قيمتها أكبر من ذي قبل .

وينظر اليه كل من Julien و Marchesney بانه الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد و لديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس و الصب الذي يحب حل المشاكل و يحب التسيير الذي يصارع الروتين و يرفض المصاعب و العقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة. وفي تعريف اخر هو الذي يجمع ويعرف كيف ينسق الموارد الاقتصادية من اجل إعطاء قيمة للمعلومة التي يحوز عليها ومحاولة ترجمتها على ارض الواقع وبشكل فعال وذلك بناءا على اعتبارات شخصية مثل النفوذ والطموح والاستقلالية والربح او السلطة التي يمكنه ممارستها على نفسه وعلى الوضعية الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المقاول هو ذلك الشخص الذي يملك مهارات البناء المؤسسى بجانب مهارات إدارية وإبداعية تساعده في بناء التنظيم أو إدارة المؤسسة.

خصائص المقاول:

من خلال مختلف التعاريف والمفاهيم التي قدمت للمقاول يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص والتي تتمثل في مايلي:

1. الاستعداد والميل للمخاطر: ويمثل أهم عنصر في الصفات الشخصية للمقاول لأن مختلف التعاريف والدراسات تناولت عنصر المخاطرة، ويعتقد البعض أن المقاولين هم الناس الذين تستند أعمالهم على إبداع منتج جديد أو خدمة جديدة، ولكن الشخص الذي لديه الشجاعة أن يبدأ عملا جديدا أو فريدا.

2. الرغبة في النجاح: يعرف المقاولون أهدافهم جيدا ويعملون بمثابرة لتحقيق تلك الأهداف إنهم منظمون على أنهم يختلفون في درجة الرغبة في النجاح، ويملكون درجات أكبر من الأشخاص العاديين حيث يقدمون مسؤولية ذاتية لأعمالهم ووظائفهم.

3. الثقة بالنفس: إن المقاولون يستطيع أن يجعلوا من أعمالهم أعمالا ناجحة لأنهم يملكون شعورا متفوقا وإحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجة أعلى، كما أظهرت مختلف الدراسات أن المقاولون يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.

4. الاندفاع للعمل: عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين حتى إن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب والشاق كما أن المقاولون يملكون دافعا ذاتيا للتميز والتألق في مواجهة التحديات.

5. الالتزام: لابد من المقاولون من إدامة تركيزهم على أهدافهم، وعدم تخليهم عن تخطيط أنشطتهم المختلفة، ويمكن لكل إنسان أن ينجح في العمل الحربشرط أن يتعلم من أخطائه وأخطاء الآخرين.

6.التفاؤل: يملك أصحاب الأعمال الصغيرة خاصية التفاؤل، فهم غير متشائمين إنهم متفائلون أكثر من غيرهم فهم يتعلمون من أخطائهم ويعتبرون أن الفشل حلقة في سلسلة النجاح.

ويتطلب نجاح المقاول جملة من المهارات:

*المهارات التقنية: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من انتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعده في إدارة اعمال المشروع بجدارة.

*المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات، استلام ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الاقناع التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة الإدارة النشاط للأخرين.

*المهارات الإنسانية: وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث ان هذه العلاقات تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالتحفيز والجذب والاستمالة للأخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

*المهارات الفكرية: تتمثل في اكتساب أسس ومبادي علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار وتحليل المشكلات وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها.

*المهارات التحليلية: أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم الى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء وان اجزاؤها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث ان هذا الادراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة امامه بعد مواجهته اغلبية المشاكل ليتمكن فيما بعد من وضع الحلول المناسبة.

المقاول كمفهوم لع علاقة بالعلوم الأخرى:

ظهرت دراسات تجاوزت في تعريفها للمقاول نطاق حدود العلوم الاقتصادية واهتمت بالجانب النفسي والديموغرافي والاجتماعي للمقاول، من أبرز روادها:

*Maclellan: بداية الستينات: المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول الممكنة.

*Casson: اهتم بالجانب الاجتماعي للمقاول ودرس الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي اليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن.

*المقاول كمفهوم حديث: دعى أصحاب هذا الاتجاه الى ضرورة تغيير مستوى التحليل في وضع مفهوم للمقاول واشراك جميع العلوم لإعطاء مفهوم شامل، وهنا يشير "Bergere" الى ضرورة اتفاق المختصين في كل العلوم وجميع المهتمين بعالم المؤسسات، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات من اهم مفكرها:

*Gilder: فقد أشار الى ان المقاول يعرف القوانين الخافية للسوق ويمارس صراعا ضد الفقر بخلقه لمناب الشغل والثروة وربط هذا المفكر بين المقاول والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*Drucker: ان المقاول لا يوجد فقط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل كذلك في المؤسسات الكبيرة، ويكمن جوهر المقاول في انه يجعل من التغيير شعارا له، فالمقاول ليس بالمضارب ولا الرأسمالي ولا الاجير.

سادسا التطور التاريخي للمقاولاتية:

الى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الاعتماد عن الالة، وتنتشر بشكل واسع في الأرياف، بعدها تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية، ومن اهم ما ميز هذه الفترة هو سيطرة التجار بشكل واسع على الأنشطة الإنتاجية.

وبظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى الى تطور الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من اهم ما ميزها هو ان المسير هو نفسه مالك المؤسسة الا ان الباحثين الاقتصاديين في هذه الفترة لم يهتموا بدراستها، فحسب ادم سميث فالمؤسسة توجد فقط من اجل انتاج السلع والخدمات، ويعتمد نجاحها او فشلها على المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه. الا ان أفكاره تعرضت للانتقاد خاصة من طرف دور المقاول.

كما عرفت النظرية النيوكلاسيكية المؤسسة على انها مجرد وظيفة للإنتاج يتمثل دورها في التنسيق بين راس المال والعمل، كما ان دور المقاول يتلاشى عند نقطة التوازن أي العرض يساوي الطلب.

ومع نهاية القرن 19 ونتيجة للثورة الصناعية الثانية اشتدت المنافسة وتعرض المنتجين الصغار غير القادرين على التنافس مع قدرات الآلة الى الإفلاس بالإضافة الى ظهور مؤسسات كبيرة اهم ما ميزها انتقال مهمة إدارة المؤسسة من الفرد المالك لراس المال الى جهاز اداري مشترك، وتم ملاحظة هذا الانفصال بين الملكية والتسيير لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1870 في مجال السكك الحديدية وانطلاقا من 1920 توسع ليشمل الفروع الأخرى.

وفي هذه الفترة تم اهمال المقاول وكذا اهمال خيار المقاولاتية وعملية انشاء المؤسسات الجديدة بسب اصدار مبادئ حوكمة المؤسسات من خلال فصل الملكية عن التسيير.

وبعد منتصف الثمانينات وظهور الازمة الاقتصادية قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح عدد هائل من العمال مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة، نظرا لعدم قدرة هذه المؤسسات التكيف مع مختلف التحولات الاقتصادية وكذا مواكبة التطورات التكنولوجية التي عرفتها هذه الفترة.

ومن هنا بدأت الانتقادات توجه الى هذه المؤسسات والى اعمال الباحثين الذين لطالما امنوا بالمؤسسات الكبيرة ذات الحجم الأمثل لنجاح الأسواق، وبدا الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد عدد الدراسات والنظريات التي عملت على توضيح خصائصها والتي سمحت لها بالبقاء والاستمرار امام المؤسسات الكبيرة منها نظرية اقتصاديات السلم ونظرية الفرص الضائعة.

سابعا نشأة وتطور المقاولاتية في الجزائر: تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني الجزائري الذي مر بعدة محطات تاريخية مختلفة تأثرا بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد، حيث لم تحظ المقاولة في الفترة الممتدة بين 1963-1988 باهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد أنذاك والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، أي انه لم تكن هناك سياسة واضحة المعالم للمقاولة. ويتضح هذا من خلال دراسة مستوبات الاقتصاد الوطني الجزائري، هذا الأخير الذي تضمن مستوبين كالاتي:

*مستوى الاقتصاد الكلى:

عرفت المؤسسات الجزائرية غداة الاستقلال مرحلة تعرف بمرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات القائمة على الاعتماد على الأسلوب التقليدي في تنظيم وتسيير المؤسسة وذلك لاعتبارات قلة الإطارات الكفؤة والمؤهلة وانعدام التجربة الكافية لها.

إضافة الى الوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتمثل في اقتصاد شبه مدمر وانتشار البطالة، الفقر، التهميش الامية، حيث حاول في هذه الفترة العمال على اختلاف فئاتهم وقدراتهم التوجه لإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي باعتباره القطاع المحرك للقطاعات الأخرى.

ان فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق و انما كانت استجابة عفوية لظروف سائدة فرضت العمل هذا النمط حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 1964 الى 413 مؤسسة كانت تسير ذاتيا و اغلبية هذه المؤسسات تتميز بصغر حجمها لكن هذا الوضع لم يدم طويلا حتى بدا العمل على التقليل من انتشاره و اتباع سياسة التأميمات (تأميم قطاع البنوك و المناجم 1966،قطاع المؤسسات ما بين 1970/1966،قطاع المحروقات 1971، وكذا بدا الاهتمام بالتفكير في خلق شركات وطنية من قبل متخذو القرار (الشركة الوطنية للنفط، الشركة الوطنية للحديد و الصلب، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية، الشركة الجزائرية للتامين.

وقد اعتبر في هذه المرحلة القطاع الخاص آنذاك قطاعا انتهازيا لا يستطيع خلق قيمة إضافية في الاقتصاد الوطني.

*بمستوى الاقتصاد الجزئي: ان دخول الجزائر الى مرحلة اقتصاد السوق حتم عليه ادخال العديد من التعديلات والتغييرات القانونية لتسهيل عملية التبادل الحر الذي يتطلب إرساء قواعد مثل المنافسة، الخصوصية وكذا حرية التجارة ومن اجل ذلك سعت الدولة الى انتهاج سياسة انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لدفع عجلة التنمية وبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية واعطاءها الحرية اللازمة، فالنظام الجديد القائم على تحفيز الاستثمار وترقية وخلق قدرة تشغيل الشباب في انتظار فائدة من ذلك.

ان سياسة الإصلاحات التي انتهجها الدولة الجزائرية نتيجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة العشرية السوداء دفع بصناع القرار الى اجبارهم الى إعادة النظر في الاختبارات الأولى المنتهجة في إطار تطوير القطاع الصناعي الخاص بالفترة الممتدة ما بين 1987/1983 التي بلغ عدد مشاريعها حوالي 2328 مشروع ومابين 1987/1985 وصل الى 5015 مشروع.

فقد عرفت هذه الفترة تفتحا أكبر تجاه المؤسسات الناشئة وتشجيعها على الظهور الا انها كانت تحتاج الى رعاية خاصة لأنها تتميز بالهشاشة والضعف وقابلية التأثر والانهيار امام أي متغيرات خارجية لاسيما بعد فتح الأسواق الخارجية وهذا بدوره أدى الى تقليص فرصة الاستمرار لهاته المؤسسات الوطنية مما حتم على الدولة الجزائرية انشاء صندوق القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001 تم اصدار القانون رقم 10/18 المؤرخ في 12-12-2001 الذي سعى الى ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

<u>ثامنا مقاربات المقاولاتية</u>: تطورت البحوث في مجال المقاولاتية من خلال ثلاثة تيارات فكرية رئيسية والتى بدورها اختلفت في تناولها لهذا المجال الا انها مكملة لبعضها البعض:

1-المقاربة الوصفية: كان استعمال هذه المقاربة لتحليل المقاولة في البدايات الى غاية سنوات السبعينيات من القرن العشرين، اين اختفى استعماله نظرا لكون التحليل فيها يستند و بشكل كلي على العلوم الاقتصادية، اذ كانت المقاولة تعتبر من طرف الاقتصاديين كتفسير مفيد لفهم التطور الاقتصادي، الا ان بعض الباحثين لم يشاطروا هذا الرأي مثل "leibenston" الذي يرى أنه من غير الممكن تأسيس نموذج كامل و مفصل للتطور الاقتصادي له علاقة بالمقاولة، و يرى أن النظرية المنافسة تكفي لوحدها من أجل تفسير التطور الاقتصادي و لا داعي لوجود مجال المقاولة. ويضيف ويفسر هذا بأنه ناتج عن اغفال و إخفاء النظرية للدور الحيوي للمقاول، وفي هذا الصدد نجد اهتمام المقاربة الوظيفية للاقتصاديين بأثار المقاولة و بدور المقاول في تنمية النظام الاقتصادي كما أشار اليه كل من "stevenson" فقد اهتم الباحثون بنتائج اعمال المقاول و ليس المقاول او حتى نشاطاته في حد ذاتها. ويعتبر "carlos jarillo" من أبرز الرواد الذين كان لهم الفضل في ادخال هذا المفهوم في حد ذاتها. ويعتبر "carlos المقاول وقسم المجتمع الى ثلاث فئات:

*العمال الذين يعيشون في استقرار مالي.

*العمال.

*المقاولين.

وفي طروحات أخرى فقد جسد المقاول حجر الزاوية في العملية الاقتصادية كما انه وسيط بين مختلف المنتجين وبين المنتجين والمستهلكين وهذا المقاول يمكن ان يكون مزارعا، صناعيا، او تاجرا، وقد ركز على المقاول الصناعي. وهذا أصبحت العلوم الاقتصادية في منأى عن تفسير العديد من الظواهر في مجال المقاولة لأنه يجدر أولا تحديد العوامل السلوكية للظاهرة المقاولاتية (الظروف الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية).

2-المقاربة السلوكية: وقد برزت لتحاول تفادي الفجوات التي وقعت فها المقاربة الأولى حيث ولكثرة اهتمام المقاربة الأولى بدور المقاول فقط. فقد تم اهمال بأن النجاح لا يرتبط فقط بالخصائص والصفات الشخصية بل يتضمن أيضا تأثير العائلة التي نشأ فها ذلك المقاول والمجتمع الذي استلهم منه ثقافته، فالمبادرة الفردية لا معنى لها بدون وجود ظروف اجتماعية، اقتصادية، وسياسية مشجعة على المقاولة.

اهتمت هذه المقاربة بالمتغيرات المحيطة والأسباب التي تقود الافراد لاختيار المسار المقاولاتي، كما اهتمت العديد من العلوم بتفسير السلوكات المقاولاتية المرتبطة بالمحيط الذي تحدث فيه. فهي مستمدة من علم النفس ويتجلى ذلك في اعمال "cantillon" الذي وضع فرضية أن السمة النفسية ما إذا احتضنها محيط مشجع للمقاولة فهي تهئ الافراد لاختيار المقاولة كمسارمني.

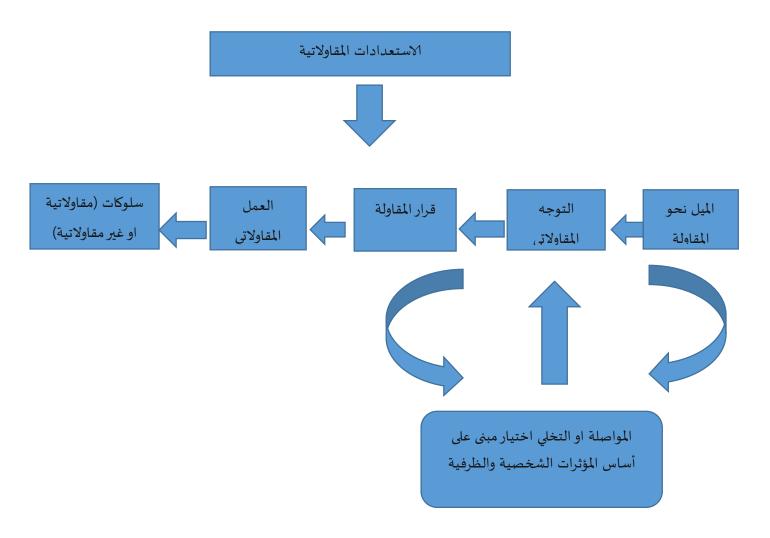
8-المقاربة المرحلية: سعت المقاربة الوصفية لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع، والمقاربة السلوكية حاولت تفسير نشاطات وسلوكات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة، أما هذه المقاربة هدفها التحليل ضمن منظور زمني وموقفي للمتغيرات الشخصية والمحيطة التى تشجع أو تمنع أو تعيق روح المقاولة، الاعمال والسلوكيات المقاولاتية.

وأول الباحثين الذين تبنوا مفهوم المقاولة على أنها مجموعة من المراحل تتم من خلال الزمن وتقود الى انشاء مؤسسة نجد شابرو وسكول اللذان حاولا تفسير كيفية انطلاق

الحدث المقاولاتي بتبني هذا المنظور، وذلك بربط الحدث المقاولاتي بالعوامل الظرفية والفردية ولاحظوا ان نهاية كل مرحلة هي بداية لأخرى.

كما ان هناك العديد من الباحثين الذين تبنوا هذه المقاربة وقدموا نماذج في المقاولة والتي تشرح مراحل السيرورة المقاولاتية:

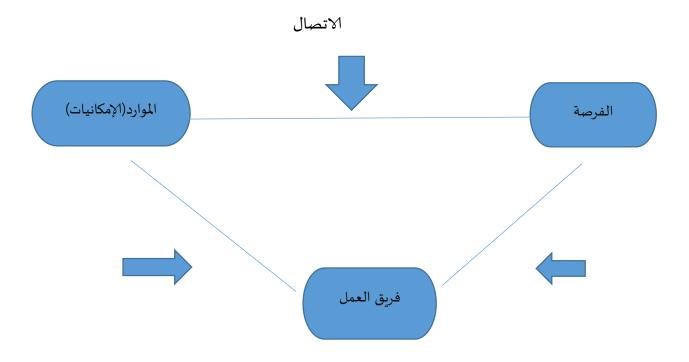
*نموذج TOUNES: يتكون المسار المقاولاتي من مجموعة من المراحل حسب الشكل التالي:



من خلال الشكل نلاحظ ان نهاية كل مرحلة هي بداية مرحلة أخرى.

*نموذج جيفري تيمون: قام جيفري تيمون بتطوير مخططا للسيرورة المقاولاتية واسماه timmons model of entrepreneurship والذي يشرح من خلاله المقاولاتية بأنها تعتمد على ثلاث محاور رئيسية هي: الفرصة، العمل الموارد(الإمكانيات) حسب الشكل التالي:

Timmons model of entrepreneurial process



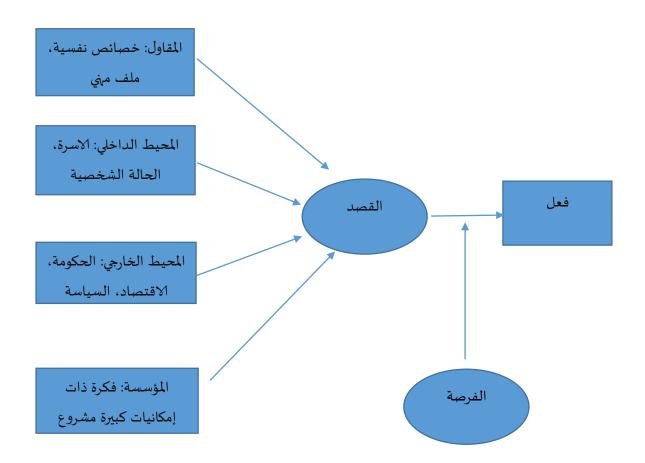
*نموذج واتكينز: شرح جيدا العوامل المؤدية لقرار انشاء مؤسسة في شكل سيرورة ضمن ستة مراحل مختلفة هي:

- -تواجد رغبة عامة لإنشاء مؤسسة خاصة.
- -الحصول على مهارة او خبرة او فكرة تسمح بإنشاء مؤسسة
 - -ضمان التناسق بين الخدمة او المنتج والسوق
- -تجنيد الوقت والأموال من اجل التقييم الاولى لسوق الخدمة او المنتج
 - -اختبار السوق والاطلاق الجزئي للخدمة او المنتج. -
 - -التجند التام للمقاول تجاه مؤسسته

ويشير واتكينز الى عدم ضرورة اتباع هذه السيرورة للمنهج الخطي بحيث اثبت الواقع العملي تواجد مراحل وعمليات تستوجب العودة الى الخلف وجاءت هذه الملاحظة نتيجة لتجارب وخبرة واتكينز اثناء قيامه بتكوين مجموعة من منشئي المؤسسات.

- *نموذج لونج وماك ميلان: يشمل هذا النموذج أربعة مراحل:
- *النظرة الاستباقية: يبحث المقاول في هذه المرحلة عن فكرة لإنشاء مؤسسة، فيحضر نفسه لذلك مه انه يفتقد للقدرة على مراقبة كل العوامل المتواجدة والتي يمكن ان تؤثر على مشروعه المستقبلي في هذه المرحلة.
- *وجهة النظر: يقتنع المقاول في هذه المرحلة بانه يمتلك فكرة جيدة تمكنه من خلق مؤسسة.
- *تحضير الفرصة: يقوم الفرد خلال هذه الفترة التي تتميز بطولها نوعا ما بتجسيد فكرته
- *قرار الاطلاق: بالنسبة للونج وماك ميلان يشكل هذا النموذج خريطة فعلية تسمح للمقاولين المحتملين بتحسين فعالية سيرورتهم لإنشاء مؤسسة حيث قاما بإدخال الزمن كعامل مهم للسيرورة المقاولاتية.

النموذج الاستراتيجي للمقاولاتية:



من خلال الشكل يتبين ان النموذج مكون من: -الفرد المقاول: على عكس النموذج السابق يركز هذا النموذج على الفرد المقاول لأنه المحور الأساسي في توليد العزم على فعل المقاولة، وهذا يتطلب منه امتلاك بعض الخصائص النفسية التي يتصف بها المقاول، كما ان ملفه الشخصي عامل مهم جدا فهو يشمل المسار الأكاديمي والتكوين الذي يشكل متاع معرفي اولى ضروري للمقاولاتية.

-المحيط الداخلي: وضعية المقاول في إطار زمني محدد ويشمل الوضعية العائلية، المالية والاجتماعية.

-المشروع: قد يمتلك الفرد خصائص نفسية للمقاول وله الحظ لكونه إطار داخلي مشجع يتمثل في عائلة محفزة وموارد وعلاقات اجتماعية يمكنه استخدامها في مسعاه كما يتواجد في محيط خارجي محفز لخلق مؤسسة، الا انه مع عدم توفر فكرة او مفهوم يدفعه للعمل لا يمكن القول ان هناك سيرورة مقاولاتية.

تاسعا هيئات دعم الدولة كمحفز للمقاولة:

قامت الجزائر بإنشاء عدة وكالات وصناديق تدعم وترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي على التالي:

*الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع انشاء مؤسسة. أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والتي هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي تحت سلطة وزير الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ولقد تم إنشائها لتحل محل التعاونيات الشبابية التي نشأت في بداية التسعينات بمنظور اشتراكي المتمثل في وجوب ثلاث شركاء على الأقل في إنشاء المؤسسة، إضافة إلى أن فكرة المشروع كانت تقترح من التعاونية.

تلخص مهام الوكالة في النقاط التالية:

- مرافقة الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم ودعمهم وتقديم الاستشارة لهم.
- إبلاغ كافة الشباب المستفيد من تمويل البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي تمنحها الوكالة.
- متابعة المشاريع المنجزة من طرف الشباب في إطار الوكالة مع الحرص مع الحرص على دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، عند الحاجة.
 - توفير كافة المعلومات الاقتصادية التي يحتاجها الشباب في مشاريعهم.
- *الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC : مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الاثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي اذ تعمل على تمويل مشاريع البطالين(انشاء، توسيع) البالغ سنهم بين 30 و 40 سنة. كما أسندت

اليه مهمة تسهيل عملية إعادة الادماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال انشاء مراكز البحث عن الشغل (E.R.C) و التي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد و تزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية.

-كما كلف الصندوق أيضا باجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر (I.T.A.C)، وهذا الاجراء يهدف هو الاخر الى تسهيل عملية الادماج المبني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في انشاء مؤسساتهم الخاصة وذلك بتزويدهم بخدمات الاعلام و التوجيه و التكوين.

*الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي ذات طابع إداري أنشات بموجب القانون رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 لتحل مكان وكالة دعم ومتابعة ترقية الاستثمار APSI التي لم تحقق ما كان مرجوا منها ، إذ تمتلك ANDI فروع جهوية في كامل ولايات الوطن ، عكس ما كانت عليه APSI التي كان تمركزها في العاصمة فقط من مهامها ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.......إلخ

-استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم.

تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع.

-تسيير صندوق دعم الاستثمار.

*الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تمثل أحد أجهزة الحكومة لمحاربة البطالة من مهامه تسيير جهاز القرض المصغر. أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 40-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية سلطة وزير التضامن الوطني والأسرة والمجتمع الوطني في الخارج المتابعة العملية لنشاطات الوكالة. ومن مهامها نجد: تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تمنح قروض بدون مكافأة......إلخ.

-يكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الادماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال مساعدتهم على استحداث انشطتهم الخاصة التي يمكن ان تأخذ شكل عمل منزلي، صناعات تقليدية، نشاطات حرفية وخدمية.

المراجع المعتمدة:

- -د.اشواق بن قدور/د.محمد بالخير: أهمية نشر ثقافة المقاولة و انعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغاست- الجزائر،العدد11، جانفي 2017.
- -حمزة لفقير: روح المقاولة و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه.
- -سفيان بدراوي: ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.
- -د.محمود بوقطف و اخرون: المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري دراسة تحليلية -سوسيو اقتصادية،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية،2019.
- -امينة قايدي: تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه--محمد علي الجودي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.